تحت الحظر: 6

واقع العمال المهاجرين في أزمة كورونا.. وما يواجهونه من صعوبات

تمكين
TAMKEEN
للمساعدة القانونية وحقوق الانسان
For legal aid and human rights

مقدمة:

اتخذت الحكومات في جميع أنحاء العالم إجراءات احترازية ووقائية لمحاصرة وباء فيروس كورونا المستجد، ولم تتخلف الأردن عن اتخاذ إجراءات وقائية احترازية من أهمها إعلان قانون الدفاع لسنة 1992 وتعديلاته، واتخاذ قرارات بموجبه وأهمها إعلان حظر التجوال والتنقل في المملكة وترتب على مخالفة ذلك عقوبات عدة تصل إلى الحبس و الغرامة منذ تاريخ 2020\3\18 المستمر حتى كتابة هذا التقرير، وتنص المادة (11) من قانون الدفاع على:

> **"اذا تعذر تنفيذ أي عقد او التزام بسبب مراعاة أحكام هذا القانون أو أي أمر أو تكليف أو تعليمات صادرة بمقتضاه أو بسبب الامتثال لهذه الاحكام فلا يعتبر الشخص المرتبط بهذا العقد مخالفاً لشروطه بل يعتبر العقد موقوفاً إلى المدى الذي يكون فيه تنفيذ العقد متعذراً ويعتبر ذلك دفاعاً في أي دعوى أقيمت أو تقام على ذلك الشخص أو أي إجراءات تتخذ ضده من جراء عدم تنفيذه للعقد أو الالتزام".**

وعلى إثر ذلك جرى تعليق دوام جميع المنشآت العامة والخاصة بإستثناء القطاعات الحيوية، وقرار حظر التجوال مما أدى إلى تأثر أصحاب العمل والعمال اقتصاديا وقد تكون أكثر الفئات تأثرا فئات عمال المياومة والعاملين لحسابهم، وكان من الصعب إيجاد حلول كافية لحماية العاملين في القطاعات المختلفة.

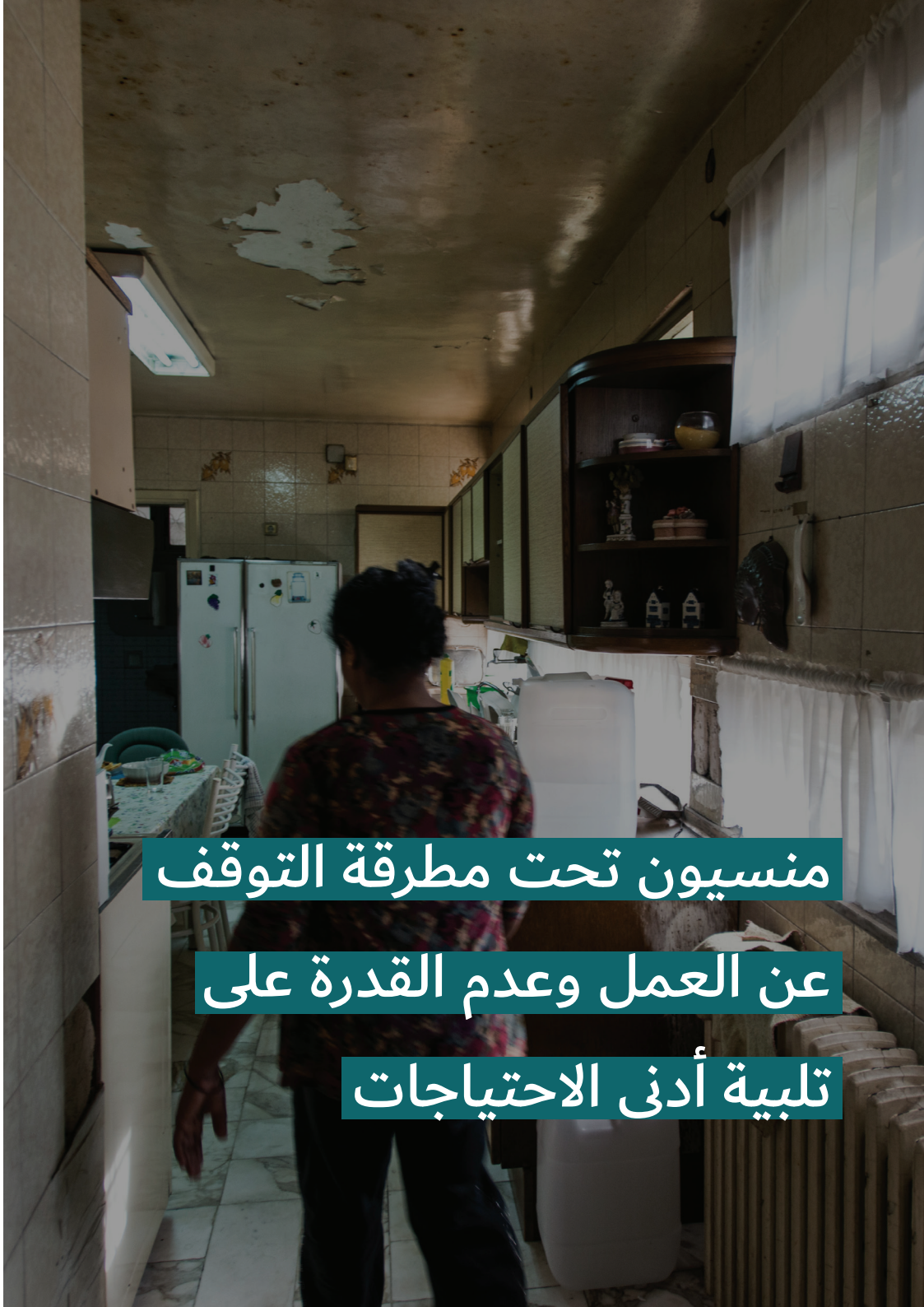

وفي هذه الظروف التي لم تفرق بين عامل مهاجر وعامل محلي، تأثر أيضا اقتصاديا ومعيشيا العمال المهاجرين بشكل خاص غير النظاميين منهم، ومن يحملون تصاريح عمل مرنة، حيث تعمل هذه الفئة بنظام المياومة.

يتناول التقرير رصدا لأوضاع العمال المهاجرين المصريين والعمال والعاملات المهاجرات في قطاع العمل المنزلي والمصانع وصالونات التجميل في الأردن من 18\3\2020 إلى 2\4\2020، وجرت عملية الرصد من خلال اجراء مقابلات عن طريق الهاتف، ومن خلال عدد ليس قليل من اتصالات العمال الهاتفية وتواصلهم على وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بتمكين من فيس بوك وواتس آب.

بداية نود التأكيد على أنه لم ترصد أي حالات إبعاد أو احتجاز إداري لعمال مهاجرين بسبب مخالفة قانون الإقامة وشؤون الأجانب أو قانون العمل.

كما ومن خلال متابعتنا لثلاث عاملات منزليات من الجنسية السيريلانكية جرى الحجر عليهن ضمن المحجور عليهم من القادمين إلى البلاد بتاريخي 16 و17\3\2020، التي اتخذت الحكومة الأردنية قرارا بالحجر عليهم مدة 14 يوما في فنادق أربعة وخمسة نجوم في عمان والبحر الميت، أفادت العاملات بأنه لم يكن هناك تمييزا وقد تلقين كافة الخدمات المقدمة للجميع من سكن في غرف مستقلة وطعام وشراب وغيرها من المستلزمات.

العمال المصريون:

يقدر عدد العمال المصريين العاملين في الأردن ما يقارب المليون ونصف عامل بحسب الجهاز المصري للإحصاء، فيما بلغ عدد تصاريح عمل حملة الجنسية المصرية وفقاً لوزارة العمل الأردنية 858.796 ألف تصريح منها 853.699 تصريح للذكور و 5.097 للإناث ، ويقدر عدد العمال المصررين غير النظاميين ما يقارب ال600 ألف عامل مصري، ونشير هنا أن من أهم أسباب عدم نظامية العمال يعود إلى عدم قيام أصحاب العمل بتجديد إقامة العامل و/ أو تصريح العمل، إلى جانب نظام المهن المغلقة وتطبيقاتها، فقد يكون صاحب عمل بحاجة إلى عامل مهاجر لاستخدامه في مهنة من المهن المغلقة، فيقوم باستقدام العامل على أساس استخدامه في مهنة ليست من المهن المغلقة لكنه يستخدمه في مهنة من المهن المدرجة في قائمة المهن المغلقة.

جزء كبير من العمال المصريين تضرر نتيجة الإجراءات الحكومية الأخيرة للحد من إنتشار فيروس كورونا منذ الثامن عشر من آذار وصولاً إلى فرض حظر التجول والتنقل في جميع محافظات.

يعمل معظم العمال المصريين في قطاعات الزراعة والإنشاءات والمناشير والمحاجر والمياومة والمطاعم ومشاغل الخياطة، وقد تأثر العمال المصريون العمال الأردنيون بشكل كبير بعد حظر التجول، فلم يعد باستطاعتهم مواصلة العمل، وبالتالي لم يعد لديهم المقدرة على توفير الاحتياجات الأساسية من غذاء وإيجار السكن والكهرباء والماء، كذلك تأثرت عائلاتهم حيث لم يقم العمال بتحويل أي مبلغ مالي إلى مصر.

وشملت الشكاوى المقدمة على إجبار العمال على الإلتحاق بالعمل أو إعطاء إجازات إجبارية دون رواتب، أما عمال المياومة فقد توقفت أعمالهم بشكل نهائي حتى إنتهاء أزمة فيروس كورونا والإجراءات الحكومية المرتبطة به.

في الأردن عدد كبير من العمال المصريين غير النظاميين الذين يعتمدون على العمل اليومي كذلك العمال الذين يحملون تصاريح عمل مرنة المُقرة مؤخرا من قبل وزارة العمل وتسمح للعمال بالعمل في قطاعات معينة من دون ارتباطهم بصاحب عمل معين، ولقد تأثر هؤلاء العمال جراء الأزمة وتوقف أعمالهم، وقال عمال لفريق "تمكين" يعملون وفقاً لنظام المياومة أن أجرهم يومي وبسبب تعطلهم عن العمل حالياً لا يستطيعون توفير أدنى مستويات المعيشة، ومما يزيد وضعهم سوءاً أن بعض أصحاب العمل قاموا بتأجيل دفع أجرتهم اليومية المستحقة قبل حظر التجوال حتى بداية شهر نيسان، فمنهم من يريد أجرة أسبوعين من صاحب العمل.

حيث أكد عامل مصري الجنسية يعمل في أحد مناشير الحجر في العاصمة عمان أنه لم يحصل على أجره قبل إقرار العطلة، حيث أن صاحب العمل لم يقم بمحاسبته عن يوميته بسبب عدم وجود سيولة مالية معه.

إضافة إلى ذلك وصلت شكاوى عدة من عمال مصريين يعملون في القطاعات الحيوية المستثناة من التعطيل الإجباري مثل المراكز التموينية، والمخابز، والمحروقات، والخدمات المساندة، و تمثلت الشكاوى بتوقف وسائل النقل العام عن العمل، مما تسبب في صعوبة وصولهم إلى أعمالهم، إلا باستخدام وسائل النقل المتاحة وهي التكسي والتطبيقات الذكية، مما يحملهم عبء مالي كبير، خاصة لمن لا تتجاوز أجورهم الـ250 ديناراً، ، فيما وفر عدد من المخابز سيارات لنقل العاملين على نفقة أصحاب العمل.

من الضرورة الإشارة إلى أن العمال المهاجرين غير النظامين قد لا يتقدموا بشكاوى لوزارة العمل إذا ما تعرضوا لانتهاكات عمالية ، خوفاً من محاسبتهم على عدم نظاميتهم وإنتهاء تصريح العمل والإقامة، حيث ورد لفريق "تمكين" حالة لعاملين إثنين من الجنسيه المصرية أفادوا أنهم يعملون في ورشة، وأحد العمال تصريحه منتهي، يعملان في محافظة العاصمة، وسكنهم في مأدبا، وعندما أعلنت حالة الطوارئ، لم يكن العاملان على درايه بذلك، ولم يتمكنا من الخروج من الورشه حيث بقي العاملان داخل الورشة لأسبوع كامل، بقليل من الطعام ومصادر التدفئة، ورغم علمهما برقم الطوارئ إلا أنهما لم يحاولا الاتصال خوفا من تبعات وضع أحدهما غير النظامي.

عاملات المنازل:

يبلغ عدد عاملات المنازل نحو 70 ألفًا منهم 54 ألفاً مسجلين، معظمهن من الفلبين وسريلانكا وبنغلاديش.

العاملات المنزليات المهاجرات في الأردن من عدة جنسيات آسيوية وأفريقية ويتضمن عملهن -تنظيف المنزل بشكل عام وغسيل الأواني والملابس وكي الملابس والطبخ والعناية بالأطفال واللعب معهم وإعدادهم للذهاب إلى المدارس وتوصيلهم إلى الحافلة وأحيانا إلى المدرسة والعناية بالعجزة والمرضى والمسنين واصطحاب العائلة في التسوق لحمل أكياس المشتريات، والتسوق من المحلات المجاورة.

العاملات في المنازل إما عاملات نظاميات لديهن تصاريح عمل وأذون إقامات يعملن لدى صاحب عمل معين وتعيش في منزل صاحب العمل، وفئة أخرى نظامية ولكن تعيش خارج منزل صاحب العمل، أما الصورة الأخرى لعاملات المنازل، فهن العاملات غير النظاميات اللواتي تركن مكان العمل اما نتيجة انتهاكات مثل عدم دفع أجور أو طول ساعات العمل أو غيرها من الانتهاكات العمالية أو المعيشية أو الجسدية، وأحيانا تترك العاملة مكان العمل دون سبب وانما لعدم التأقلم أو تحمل الغربة أو طبيعة العمل. وأحيانا يرفض صاحب العمل تسفيرهن بعد انتهاء عقد العمل أو عدم اعطاءهن " تنازل" للانتقال إلى صاحب عمل آخر.

يبلغ عدد عاملات المنازل نحو 70 ألفًا منهم 54 ألفاً مسجلين، معظمهن من الفلبين وسريلانكا وبنغلاديش

بالنسبة للعاملات النظاميات رصد فريق تمكين شكاوى عدة خلال ازمة كورونا تتمثل بمعاملتهن بطريقة سيئة من قبل أصحاب العمل، إضافة إلى ضغط العمل الذي انهال عليهن بسبب تواجد جميع أفراد الأسرة طوال اليوم، وكثرة متطلباتهم خاصة فيما يتعلق بأمور التعقيم الدائم، مما انعكس على ساعات عملهن حيث زادت لتصل إلى 16 ساعة عمل يومياً، دون إجازات أو فترات للراحة، وهنا نشير إلى إصابة عاملتي منزل من الجنسية السيرلانكية والفلبينية بفيروس كورونا نتيجة اختلاطهما بأصحاب العمل، وقد تلقين الرعاية اللازمة في المستشفى المخصص لعزل مرضى فيروس كورونا، ووضعهما الصحي مستقر.

فيما يتعلق بالعاملات غير النظاميات وهن يعتمدن في دخلهن على العمل اليومي، فتوقف عملهن حاليا نتيجة حظر التجوال ، ولا يملكن أي سبيل للعيش وتوفير متطلبات الحياة اليومية، وقد تواصل مع تمكين ما يزيد عن 600 عاملة منزل عجزن عن توفير احتياجاتهن اليومية من طعام ومواد تعقيم وغيرها من المتطلبات الأساسية، كما تواصل عدد يزيد عن ثلاثين من العاملات الأمهات وكن يعانين من عدم استطاعتهن توفير الحفاضات والحليب لأطفالهن.

عاملة منهن قالت لـ"تمكين": "لا اعمل حاليا بسبب قرار الحظر ولدي الان القليل من الحليب لطفلتي، لم استطع السفر، وامل ان لا يطول الحظر".

فيما أشتكت عاملات من عدم قدرتهن على دفع إيجار المنزل، وأنه في حال لم يجري الدفع سيطردون.

العاملات في صالونات التجميل:

معظم العاملات في قطاع صالونات التجميل يعملن بعقود سنوية وبصورة نظامية، وبرواتب شهرية محددة.

رصد تمكين شكاوى تتعلق بعدم اعطاءهن أجورهن من قبل أصحاب العمل بسبب قرار حظر التجوال، وهن أيضا معيلات لعائلاتهن في بلادهن، إلى جانب عدم قدرتهن على دفع إيجارات المنازل، ولا شراء الطعام بسبب امتناع أصحاب العمل عن اعطاءهن أجورهن، يعود ذلك لاعتماد دخل أصحاب العمل على عملهن، و نشير إلى أن وزير العمل أعلن عن التزام أصحاب العمل في القطاع الخاص بإعطاء العمال أجورهم كاملة لهذا الشهر، إلا أن بعض أصحاب العمل امتنعوا عن ذلك، وأعلن طرق لتسليم العمال أجورهم أما عن طريق المحفظة الالكترونية وهذه الطريقة لا تتناسب مع العاملات المهاجرات اللواتي يعملن في هذا القطاع، بسبب عدم امتلاك معظمهن هواتف حديثة أو انترنت، إضافة إلى صعوبة استخدامهن للتكنولوجيا، عدا عن أن المحفظة متاحة باللغتين العربية والإنجليزية فقط .

العمال في المناطق الصناعية:

يبلغ عدد العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة 76220 عاملا منهم 57818 من العمال المهاجرين يتوزعون 19269 ذكور، و 38549 من الإناث، و 18402 عاملا أردنياً يتوزعون 4058 ذكور، 14344 من الإناث .

بداية نشير إلى أن وضع العمال في المناطق الصناعية غير واضح حتى إعداد التقرير، حيث أن معظم العمال كما ورد إلينا يتسلمون أجورهم بداية الشهر من تاريخ (4 الى 7)، ونشير إلى أن هذه المناطق بعيدة عن المناطق السكنية، ووفقا لقرار حظر التجوال لا يستطيع العمال والعاملات شراء مسلزماتهم سوى مشيا على الأقدام، ويعانون بسبب القرارات المتخبطة، وخصوصا في كيفية استلام أجورهم، كما أعلن سابقا أن هنالك محفظة الكترونية سيتسلم بها العمال أجورهم , فكيف لعمال بسيطين و أجانب أن يستخدموا هذه التكنولوجيا التي تعد بالنسبة إليهم معقدة جدا وغير واضحة.

ونعود ونذكر أن المحفظة متاحة باللغة العربية و الإنجليزية فقط، و معظم العمال من الجنسية الهندية والبنغالية، إضافة إلى أن العمال يشتكون من عدم توافر أي مستلزمات أساسية في المحلات القريبة منهم، ومنذ أسبوعين لا تتوافر أي مونة غذائية أو خضراوات، ولوحظ أن العمال اشتكوا أيضا عندما صدر أول قرار للحكومة بالسماح بالخروج وشراء المستلزمات الأساسية، حيث ذهب المئات من العمال إلى المحال القريبة التي انتهت منها المونة ولم يتم تجديدها، إضافة إلى بيعهم مونة قديمة جدا لاستغلالهم من قبل التجار في ظل هذه الظروف.

أما المدن الصناعية في منطقة الظليل حيث تتواجد سكنات خاصة للعمال المهاجرين (البنغالية والهندية والباكستانية)، مع أول يوم سماح بالتسوق بعد فرض حظر التجوال الكامل وتحديدًا بتاريخ 25-3-2020، لوحظ أن العمال في هذه المصانع قد هرعوا إلى سوق الظليل الشعبي وبقية الأسواق في المنطقة لتزويد أنفسهم بالمواد الغذائية بما تقتضيه متطلبات المرحلة الحالية، ونشير إلى أن هذه التجمعات خالفت شروط السلامة العامة التي وضعها حظر التجوال في الأيام السابقة، وعليه تنبهت السلطات الإدارية في الظليل إلى أن هذه التجمعات قد تكون بيئة خصبة ناقلة للمرض، حيث تم العمل على فك التجمعات وعليه تم إعادة العمال إلى مساكنهم بوساطة دوريات الشرطة، وقامت إداراة المصانع بالعمل على تزويد العمال باحتياجاتهم من وجبات الطعام عن طريق موظفين أردنيين يمتلكون تصاريح عمل مخصصة لهذه المهمة.

كما أخبرنا بعض العمال أنه جرى توفير لهم المستلزمات الصحية، من مواد التنظيف والتعقيم من قبل إدارة المصانع، و نشير إلى أن هنالك بعض المصانع في منطقة الظليل و الرمثا يتطلب منها العمل في الفترة الحالية وبموجب قرار حكومي لأنهم يقومون بصناعة الكمامات ومستلزمات الفترة الحالية.

وورد لفريق "تمكين" معلومات تفيد أن هنالك مجموعة من العمال المهاجرين غير النظاميين يعملوا في المصانع الموجودة داخل المناطق الصناعية المؤهلة، ويقيمون خارجها، مما يعرضهم للخطر والمساءلة القانونية في حال جرى إيقافهم من قبل أجهزة الأمن العام، إلى جانب تعرضهم لخطر عدوى فيروس كورونا في حال إختلاطهم بأشخاص مصابين في طريق ذهابهم إلى العمل أو عودتهم إلى أماكن إقامتهم.

يجدر الإشارة أنه وفي 2 نيسان 2020 أصدرت وزارة العمل قراراً بعد موافقة لجنة الأوبئة بأن تباشر مصانع الألبسة العاملة في المناطق التنموية والمؤهلة الخاصة عملها بشرط أن يقوم بالعمل العمال المهاجرين وأن تكون سكنات العاملين داخل المناطق التنموية، على أن يتم إغلاق المصنع حتى تنتهي الأزمة في حال عدم الإلتزام بالشروط المقررة، وعلمنا أن العمال في مدينة الحسن باشروا عملهم فعليا.

تحت الحظر

واقع العمال المهاجرين في أزمة كورونا.. وما يواجهونه من صعوبات

تمكين
TAMKEEN
للمساعدة القانونية وحقوق الانسان
For legal aid and human rights